صدر القرار بتاريخ 2020/7/10 الساعة 12 ظهرا

تركها للوزارة، وانه قبل ذلك لم يردها اي تقرير من الشركات المشغلة عن اية مشاكل في نوعيات الفيول انما وصلتها رسالة واحدة طيلة فترة توليها الوزارة من مؤسسة كهرباء لبنان، وانها طلبت اثناء استلامها الرسالة في شهر تموز من العام 2019 التواصل مع شركة Sonatrach و تمت المراسلة فعليا، وان الشركة اجابت بأنها لم تخالف مضمون العقد،

وانها لم تطلع على المشاكل التي حصلت في المعامل بنتيجة بواخر غير مطابقة للمواصفات بسبب عدم استلامها اي كتاب بهذا الخصوص، ولم تعلم بأن هناك أضافات كيميائية على البضاعة إلا بعد ورود تقرير شركة كهرباء فرنسا بتاريخ 27/ 4 /2020 ،

وأن المديرية العامة هي التي تحدد شركات المراقبة لأخذ العينات عن كل باخرة، اما المختبرات فتخضع لمدير منشآت النفط الذي يحدد حاجتها ويشرف على المختبرات فيها ، وأن النتائج التي تصدر عن المختبرات تُبَلَّغ الى المديرية العامة بعد وقت، انما تبلغ مباشرة الى شركات المراقبة التي تصدر الإذن بإفراغ الباخرة في حال كانت الفحوصات مطابقة للمواصفات، وان شركات المراقبة هي المختصة باصدار الإذن بتفريغ البواخر، وأنها لم تعلم خلال فترة توليها الوزارة بأن هناك تلاعب بالنتائج.

وابرزت الوزيرة مجموعة من المستندات منها:

كتاب مرفوع من وزير الطاقة رقم صادر 3656 تاريخ 5/ 10 /2011 الى الامانة العامة لمجلس الوزراء من قبل الوزير جبران باسيل يتضمن طلب التفاوض لإجراء تعديلات على العقود القائمة بالاستناد الى التقييم الذي أجرته وزارة الطاقة والمياه في حالتي التعديل الجزئي او الشامل للعقد، واجراء عملية استدراج عروض جديدة تشارك فيها الشركات المتعاقدة مع الدولة اللبنانية وغيرها من الشركات العالمية، مع امكانية تحقيق شروط ناجحة في الفترة الزمنية القادمة، وان ذلك يمكن ان يؤدي الى عقود بشروط أفضل للدولة اللبنانية، وطلب عرض الموضوع على جدول الاعمال بالنظر لأهمية المفاوضات مع المؤسسات المتعاقدة مع الدولة، والتحضير لاجراء المناقصات بالسرعة الممكنة إضافة الى تقييم بنود وشروط العقود الحالية الموقعة مع الدولة الكويتية ومع مؤسسة Sonatrach، وقد اشار في طلبه أنه من ضمن هذه الفوارق ضرورة ان يتم شراء المشتقات النفطية في لبنان، **وأن واقع العقود يتيح للبائع ان يتحكم في مسألة التسعير بما يتناسب مع مصلحته دون مراعاة مصلحة الشاري ، وأن الاسعار المعتمدة في العقود مرتفعة قياسا على الاسعار التي تدفعها ادارة منشآت النفط في لبنان عند شراء مادة الغاز اويل، وانه يمكن الحصول على مواصفات تكون اكثر تماشيا مع الوضع الحالي لمعامل الانتاج لدى مؤسسة كهرباء لبنان بالنظر الى ان الكثافة والنوعية تؤثر مباشرة على تحديد كلفة الكمية الفعلية، وأن المؤسسة تدفع تكاليف التحاليل في مرفأ التفريغ كاملة ولا تشارك بها الشركات المستوردة، كما أن نص مادة القوة القاهرة في العقد مجحف في حق الدولة اللبنانية**، وقد رفع دراسة الى مجلس الوزراء بجدول الوفر المرتقب على الفاتورة النفطية، وقد تبين من مداولات مجلس الوزراء في المحضر رقم 21 رقم القرار 57 تاريخ 27/ 10 /2011 الى أن التفاوض مع مؤسسة Sonatrach أدى الى توفير مبلغ 17 مليون دولار في السنة العقدية الواحدة للفيول اويل والغاز اويل، وقد تم التداول بالغاء العقود مع المؤسستين والبدء باستدراج

صدر القرار بتاريخ 2020/7/10 الساعة 12 ظهرا

عروض مفتوحة امام جميع الموجودين والمحتملين في قطاع النفط، على ان تستمر العقود مع المؤسستين ضمن المهلة المحددة في العقود اي لمدة ثلاثة اشهر، واقترح اعادة النظر بسعر الجعالة عند حلول أجل اعادة النظر بها للمدة المتبقية وفقا للعقود، على ان يتم في هذه الاثناء استدراج عروض عالمية للحصول على افضل العروض للمادتين، أضافة الى إلحاح من الوزير باسيل في محضر رقم 31 على السماح باجراء استدراج عالمي، وأنه بتاريخ 20-10-2011 تمت الموافقة في مجلس الوزراء على اقتراح وزارة الطاقة ان يضاف الى اللجنة المقترح تشكيلها مندوب رئاسة مجلس الوزراء للتفاوض مع الشركات والتحضير لاجراء مناقصة عالمية، وانه بتاريخ 13/ 11 /2014 قرر مجلس الوزراء مرة ثانية تأجيل البحث بعرض وزارة الطاقة والمياه للصيغة النهائية لدفتر الشروط المتعلق بشراء الفيول اويل لزوم مؤسسة كهرباء لبنان، وظهر من خلال المداولات في مجلس الوزراء ان نزاع نشب بين الوزير باسيل من جهة والوزير بطرس حرب والوزير نبيل دو فريج من جهة اخرى حول التعابير المستعملة للتأجيل وقد تم تأجيل القرار بطلب من الوزير نبيل دو فريج واعتراض الوزير باسيل على تشكيل لجنة ، وقد طلب الوزير دي فراج تأجيل الموضوع لمدة اسبوع لأنه لم ينتهي من دراسة دفتر الشروط، وانه ابلغ الوزير نظريان منذ بداية الجلسة بأنه لم ينتهي من دراسة دفتر الشروط، وأنه كلف مستشار الوزير فنيش بدرس الموضوع.

كما أبرزت الوزيرة بستاني المحضر رقم 44، القرار رقم 45 ، تاريخ 15/ 1 /2015 والذي أنتهى الى تأجيل البحث بعرض وزارة الطاقة والمياه للسير بدفتر الشروط المتعلق بشراء مادة الفيول اويل والغاز اويل لزوم مؤسسة كهرباء لبنان، وأنه خلال الجلسة جرت مناقشات عدة وكان ابرزها ما ورد بمداخلة الوزير علي حسن خليل بأنه تمت مشاركة وزارة المالية في التحضير لدفتر الشروط وإبداء الملاحظات على المحضر، منها ما هو يتعلق بنوع الشركات التي يجوز لها الدخول في المناقصة، والائتلافات، وكفالة حسن التنفيذ التي يجب ان تكون 5% من القيمة المقدرة للعقد لضمان عدم اللعب في نوعية البضاعة، وتساءل عن انعكاس هذه النسبة على الجعالة، كما اشار الى نوعية الفيول متوجها للوزير نظريان بضرورة دراسة مواصفات الفيول التي ستدرج في دفتر الشروط **والانتباه الى نسبة الكبريت** كونه ضروري ويدخل في تسعير مادة الفيول وانه يجب مقارنة الاسعار مع العقود اذا كانت النوعية من ذات المواصفات.

وان الوزير دي فراج تدخل طالبا تأجيل الموضوع لكون الكتلة لم تأخذ قرارها لغاية تاريخه، وأن مرجعيته السياسية في تيار المستقبل لم تأخذ اي قرار بعد، وطلب ان يكون هناك اتصالات جانبية مع القيادة وان يتم التوصل الى توافق، وأضاف الوزير نبيل دي فراج أنه مع التأجيل، ومع التواصل كي يستطيع فعلا الوزير علي حسن خليل والوزير نظريان التحاور مع الرئيس سنيورة وفريق العمل، وانه يمكنه ان يكون موجودا معهم ، وان تكون هناك قناعة بالسير بهذا الموضوع رغم انه تم البحث بالاساس ، غير أنه اشار الى ان هناك حدود، وان هناك مواضيع يستطيع الكلام فيها وله الحرية الكاملة بالكلام عنها، ولكن في عملية من هذا النوع ليست له الحرية الكاملة وبكل صراحة ان هناك امورا يفضل حلها بطريقة اخرى.

صدر القرار بتاريخ 2020/7/10 الساعة 12 ظهرا

كما ابرزت الوزيرة بساتني محضر رقم 45 – القرار رقم 2 – لسنة 2015 والذي انتهى مجددا الى تأجيل البحث بعرض وزارة الطاقة والمياه لمشروعي دفتر الشروط المتعلق بشراء مادة الفيول اويل لصالح مؤسسة كهرباء لبنان لمزيد من الدرس، **وأن الوزير نبيل دو فريج** صرح داخل الجلسة **على ان موقفنا(ككتلة) لايزال على حاله طالما انه لا توجد اتفاقيات من دولة الى دولة فلماذا الدخول بمسالة القطاع الخاص مرة اخرى، وان الرأي يحتاج الى نقاش مرة اخرى بين القيادات، وانه لا يستطيع الدخول بها في مجلس الوزراء لأنه لن يصل الى نتيجة، وانه لغاية تاريخة بالنسبة للكتلة التي ينتمي اليها لم يقتنع، وطلب ان لا يتم ادراج هذه العملية على جدول الاعمال الا بعد ان يكون هناك اتفاقا فعلا بين من يؤيد الفكرة ومن يعارضها، لأنه ربما يستطيع اقناع احد الفرقاء الفريق الاخر ،**

وان الوزير باسيل صرح داخل الجلسة ان هذا الموضوع اصبح مناقشا بكثرة، وانه ليس هناك تسوية، ولكنه تساءل عما اذا كان لا يوجد في الكون الا هاتين الشركتين ويجب ان يمدد لهما الى الابد، وان لا تعطى الفرصة الى امكانيات اخرى قد تحقق وفرا للدولة، وان لا شيء يمنع ان تشترك بالمناقصة شركات تنتمي الى دول، وان العقد مع Sonatrach ومع KPS ليس بمنطق من دولة الى اخرى بل هي مع شركتين تملكهما دول، ويمكن ان تتقدم شركات اخرى تملكها دول وتعطي اسعار افضل من الاسعار المقدمة من الشركتين،

وان الوزير علي حسن خليل قد صرح في الجلسه أنه تم التوافق على 95% من دفتر الشروط، وانه من غير المفهوم ابدا استبعاد القطاع الخاص او من دولة الى اخرى هذا الشيء يتناقض مع النظرية التي تسوق لها الكتلة دائما، وان هذا شيء بصراحه مستغرب، وانه عادة بالتوجهات العامه للكتلة تدفع كثيرا باتجاه الخصخصة، وبالتالي بغض النظر عن رأيه الشخصي بأننا **لسنا امام اتفاق من دولة الى اخرى وان الامر بحده الافضل هو مع الكويتيين مع مؤسسة تملكها الدولة ومع الجزائريين هو عقد مبهم الى اقصى الحدود ومفتوح على الكثير من التفسيرات ولدينا الكثير من الكلام عنه** ، ولكن ابدا لا يمكننا القول أنه لا نريد ان نجري مناقصة وقد تمت الموافقه في المرة الماضية بالرغم من عدم اقتناعه، ومازال غير مقتنع، على ان يحصل تمديد بحكم طبيعة العقد القائم حاليا، وانه اذا تجاوزت الحكومة التاريخ المحدد في العقد واصبحت امام خيارات لا يمكن ان تضع نفسها بها وقد استمرت بالعقد ووافق على هذا الموضوع مع التسجيل تحفظه، وسكت لغاية الان الا أنه لا يمكن ان نقول أنه لا نريد ان نجري مناقصة فإذا اجريت مناقصة وتبين ان هناك اسعار افضل فكيف يمكن ان نقنع انفسنا بغير ذلك، اما اذا تبين غير ذلك فنحن لم نقطع انفسنا ولم نعرض البلد لعدم الاستقرار، وأضاف اننا لم نقول اننا نريد ان نلغي العقد الحالي نقول ان نجري مناقصة، واذا وجدنا افضل كلنا يجب ان نتجه نحو النتيجة الافضل، واذا وجد عرض في الاسواق فنحن مؤمنون بحكم الاتفاق القائم، اتمنى ان تتم اتصالات جانبية لأنه يعرف حتى قبل ان تعلن الكتلة عن موقفها بأنه يجب ان نحترم الرأي الاخر، وهذا ليس موضوع نقاش، ان يتم القليل من التواصل،

صدر القرار بتاريخ 2020/7/10 الساعة 12 ظهرا

وان **الوزير بطرس حرب اجاب بأن النقاش الان لن يفيد باعتبار ان هناك موقف لكتلة تقول أنها لن توافق،** وان معنى ذلك ما كنا قد تفاهمنا قد عطل، وانه يجب ان نفسح المجال لمتابعة الاتصالات خلال وقت معقول وليس وقت مفتوح لعلهم يصلون الى حل،

وان الوزير نبيل دي فريج اجاب بأنه لا يريد ان يفهم موقفه بشكل خاطئ، وان كتلته مع الخصخصة، ولكن هذا القطاع شهد منذ الثمانينيات لغاية العام 2005 مشاكل، وحصلت اخطاء في تسليم الفيول كهرباء لبنان، وان الكل يتذكر وقائع بأنه جاءت باخرة الفيول او لم تحصل المناقصة او ان هناك باخرة تمر بعرض البحر، وان هذا ما يخاف منه،

وان الوزير المشنوق كان قد اعطى الافضلية للشركات التي تملكها **دول منتجة** وينتهي الموضوع، ولكن ليس ان تجري مناقصة، هناك فارق بين ان يكون هناك توجها وان لا تجري مناقصة، وان يتم وضع افضلية للشركات التي تنتج النفط، اما اذا زاد السعر بين شركة خاصة وشركة تملكها دولة فيمكن تفضيل الشركة الخاصة، **وان الرئيس تمام سلام إتخذ القرار بتأجيل الموضوع لمزيد من الدرس.**

وأيضاً ابرزت الوزيرة بستاني المحضر رقم 50 القرار رقم ثلاثة لسنة 2017 والذي انتهى الى **تأجيل البحث لمدة اسبوع بعرض وزارة الطاقة والمياه موضوع تزويد مؤسسة كهرباء لبنان بحجاتها من مادة الفيول اويل والفيول لزوم معامل انتاج الطاق** واتضح من المداولات:

ان الوزير سيزار ابي خليل عرض للمراحل التي مر بها التفاوض على العقود منذ العام 2011 لجهة ان مجلس الوزراء وافق على اجراء مناقصة عمومية لاستيراد مشتقات النفط على الكمية التي تتجاوز الحد الادنى المتفق عليه مع الشركات، وانه بناء على نتائج المناقصة يتخذ القرار اما السير بالعقود الموجودة او السير بالمناقصات، وانه تعطلت المناقصة في العام 2011 بسبب الازمة السياسية، وانه في العام 2014 تم تحريك الموضوع لأنه كان قد تم اعداد دفتر شروط في العام 2012 وارسل الى وزارة المال في العام 2012 دون ان تجيب الاخيرة على دفتر الشروط الا بعد ان استلم الوزير علي حسن خليل وزارة المالية في العام 2014، وأضاف بأنه تم تشكيل لجنة من رئاسة الحكومة ووزارة المالية ووزارة الطاقة، وانه تم وضع دفتر شروط واحالته الى مجلس الوزراء لاطلاق المناقصة وأيضاً تم تعطيل المناقصة، وانه اليوم امام **استحقاق التمديد للمرة الثالثة،** وان مجلس الوزراء لم يوافق دون الدخول في التفاصيل عدم الموافقة باعتبار ان المحضر يذكر الوقائع، وانه امام استحقاق في الثلاثة اشهر الاخيرة من السنة، وانه كان لدى الحكومة شهر تشرين الاول للتفاوض مع شركة Sonatrach وشهر تشرين الثاني للتفاوض مع شركة KPS ، وانه ارسل منذ بداية شهر ايلول الى مجلس الوزراء هذا الموضوع وذكره في مجلس الوزراء في شهر اب، وان الاقتراح كان يقضي بالتجديد الجزئي للعقود و مناقصة عمومية على الهامش الذي يتجاوز الحد الادنى، لأنه في العقود مع الشركات يوجد حد ادنى وحد اقصى، وان الحد الادنى يلزم الدولة به، أما ما يتجاوز هذا الحد يمكن اجراء مناقصة عليه وهو ما يسمى بالهامش، وانه لم تسطيع الحكومة ان تحدد ما هو السعر الافضل، كما اشار الوزير سيزار الى منشآت النفط في طرابلس والزهراني **وبأنها تخضع للقانون التجاري** وليس للقانون الاداري، وانها تدفع رواتب عالية وتعويضات مرتفعة كونها ورثت

صدر القرار بتاريخ 2020/7/10 الساعة 12 ظهرا

عقد عمل جماعي على الامريكي، وانه في كل سنة هناك أضافة بين 5 و7 % الامر الذي يؤدي الى مضاعفة رواتب العاملين في المنشآت، وان التعويضات التي يتقاضاها الموظفون تفوق المليون دولار امريكي، وانه لديه 15 مليون دولار في السنة لتشغيل المنشآت لتعمل بتجارة المازوت الاحمر، وهو مازوت للتدفئة، واقترح ان يترك جزء من الغاز للمنشآت تستوردها بشروطها المفضلة وبذلك تكون الحكومة أمنت المدخول للمنشآت ووفرت على الدولة اللبنانية الرواتب العائدة لموظفي المنشآت.

وتبين ان الوزير بيار بو عاصي قد اشار في مداخلته بأنه **لا يوجد ما اسمه الامن الطاقوي**، وان الطاقة هي عرض وطلب، والبضاعة موجودة في اي مكان، وتصل بكل الوسائل الممكنة، وبالتالي لا يوجد حظر طاقوي على لبنان، ويعتقد ان لبنان بعيد عن هذا الخطر، ومن البديهي أنه لدينا كل شيء لشراء الفيول، وانه في حالة الحرب يمنع وصول باخرة من الجزائر كما يمنع أيضاً وصول باخرة من قطر او من المملكة العربية السعودية، وانه يعتقد ان لديه هامش للنقاش هو قرار مجلس الوزراء السابق، وان من المصلحة العامة ان يتم اجراء مناقصة، واذا تم الحصول على أسعار افضل يكون ممتاز واذا لم يحصل السعر الادنى نعود الى ما هو موجود لدينا، ولكن كل الفائدة للدولة اللبنانية ان تلجأ الى المناقصة ومن يؤمن لها السعر الافضل.

وان الوزير فنيش أوضح في مداخلته ان هذا الموضوع بحث مطولا في جلسات الحكومات السابقة واشبع نقاشا **وان هذه العقود عمرها 12 سنه وقّعت مع شركة نفط الكويت ومع Sonatrach**، وان ميزات هذين العقدين تكمن في مسألتين: المسأله الاولى أنها اخرجت البلد من كل الاجراءات السابقة لجهة المناقصات التي كانت تجري وتفوح حولها الكثير من الشبهات، سواء لجهة المواصفات او لجهة التأخير بوصول الباخرة وانقطاع الكهرباء وما دار حول ذلك من ملابسات وتشكيك ومن خسائر وانقطاع كهرباء، والمسألة الثانية ان هذه العقود أمنت مخزون لمدة سنة ويوجد برنامج زمني لها، **وانه مرتاح لجهه تامين امداد الطاقة** على مدى **سنة بهذا البرنامج، وان هناك مسالة ثالثه تتمثل بتسهيلات الدفع مع الشركة الكويتية المحددة بستة اشهر و 180 يوم مع الشركة الجزائرية، وانه ضد اعادة الوضع الى ما كان عليه سابقا، وان نشتري بموجب مناقصات البواخر، وان تتحكم فينا الشركات لجهة الوقت والتدقيق بالمواصفات والطريق الى ادخالها. وانه ضد هذا الموضوع بالكامل، وانه لا يوافق عليه على الاطلاق**، وان البرنامج موجود وذكر بما ورد في مداخلة الوزير سيزار ابي خليل بأن هناك حد ادنى وحد اقصى، وانه يجب ان تستمر هذه العقود، وان يبدأ الوزير بالتفاوض مع الشركتين لتحسين الشروط، وان الدولة اللبنانية ليست ملزمة بالحد الاقصى انما بالحد الادنى، ويمكن اجراء مناقصات لكل ما يتجاوز الحد الادنى، واجراء مقارنه لاحقا على الوفر المحقق ولكن ضمن المواصفات ذاتها، وان تأخذ بعين الاعتبار الاسعار الافضل، وان لا مانع لديه بهذه المقاربة ولكن ما يجب القول بأن الحكومة لن تلغي العقود بل عليها القول بأنها لا تريد ان تتخلى عن هذه العقود، و تعود الى الطريقة القديمة،

وان الوزير يوسف فنيانوس عرض في مداخلته للسؤال عن وجهة نظر الوزير فنيش وللاستفهام ما اذا كان ضد اجراء مناقصة او مع اجراء مناقصة على كمية معينة، ومن ثم الاطلاع على الفارق، وايهما افضل، ثم تساءل عن الفرق من اجراء مناقصات بشكل عام طالما أنه البواخر ذاتها سيتم اجراء المناقصة عليها،

صدر القرار بتاريخ 2020/7/10 الساعة 12 ظهرا

وان الوزير فنيش أوضح في اجابته أنه في الجلسة السابقة تم طرح اجراء مناقصات وفقا لسعر السوق بحيث يمكن الاستحصال على سعر اقل، اي بمعنى آخر، العودة بحسب رأيه الى الوضع السابق الذي نجم عنه عدة مشاكل، او يمكن المحافظة على الحد الادنى وتأمين الامن الطاقوي، ويضمن هذا البرنامج أيضاً العقود مع الشركات، وتقارن الحكومة الاسعار المحققة بالمناقصة بما يتجاوز الحد الادنى، وانه يمكن ان يحصل هذا الامر بموجب مناقصات بشروط افضل، وانه يتجه الى تجديد العقود، وان يتم التفاوض مع الشركات للحصول على شروط افضل تسمح بها العقود كل سنة، ويمكن المفاوضة مع الشركات للاستمرار في ضمان الحد الادنى الذي تلتزم بها الشركات، ولا نخرج منه، وفوق هذا الحد يمكن اجراء المناقصات على ما يتجاوز الحد الادنى بموجب مناقصات ودراسة الفرق مع الاشارة الى أنه لا يمكن الاستحصال على تسهيلات بالدفع في حالة المناقصات،

وان الوزير مروان حمادة اشار الى أنه جرى حزم هذا الامر في وزارات متتالية وطلب اعطائه مدة اسبوع للبحث في الاسئلة التي طرحها الوزير فنيانوس على ان يتم احضار مختصين للجواب على هذه الاسئلة،

وان الوزير علي حسن خليل أوضح بأن لديه الكثير من الكلام بهذا الموضوع، وانه في الحكومة السابقة تم الدخول في نقاش طويل استغرق ساعات ومشاكل، والان لا يريد الدخول بهذا موضوع ، وانه ربما اصبحت المقارنة مختلفة قليلا بالمعطيات، وأضاف أنه ليس ضد ان تأخذ الحكومة اسبوع، ولكن بهذا الوقت من واجبات الوزيرين ان يفاوضا، وهو اساسا قد بدأ بالمفاوضات،

وان الرئيس سعد الحريري تسأل عما اذا كان بحاجة الى اسبوع او ان تكلف لجنة للنظر به،

وان الوزير باسيل أوضح بأن ما يطرح هو تأجيل الملف بطريقة ان تصل الحكومة الى الوقت المحدد دون ان تتخذ قرار ، فاجابه الرئيس الحريري لا اقول لك ذلك انما يؤجل الموضوع الى الاسبوع المقبل ليطرح على مجلس الوزراء، وأوضح الوزير سيزار بأن هناك وقت محدد للعقد فأجابه الوزير فنيش يمكن للوزير ان يفاوض حتى لا نخسر الوقت، وأكد الوزير ابي خليل بأنه يطلب اجراء استدراج عروض ولكن الوزير مروان حمادة طلب واصر على ان يكون هناك لجنة لمدة اسبوع واحد، فتدخل الوزير علي حسن خليل واشار الى أنه لا يعرف ما اذا كانت الشركة الجزائرية مملوكة من الحكومة الجزائرية وان هناك فارق بين العقد مع المؤسسة Sonatrach والعقد مع الدولة الكويتية.

وابرزت الوزيرة بستاني أيضاً المحضر رقم 51 رقم القرار 42 لسنة 2017 تاريخ 2 11 2017 **بحيث قرر مجلس الوزراء الموافقة على تجديد العقود الموقعة مع Sonatrach ومع مؤسسة البترول الكويتية والتفاوض مع المؤسسة الكويتية من اجل الحصول على احسن شروط التعاقد واجراء استدراج عروض مفتوح من شركات عالمية لتوريد الهامش الذي يتجاوز الحد الادنى** لكميات مادة الغاز اويل في العقود والحاجات الفعلية لمؤسسة كهرباء لبنان، وعرض نتيجة استدراج العروض المفتوح على مجلس الوزراء وانه في الجلسة التي اتخذت فيها الحكومة هذا القرار جرى تبادل النقاش بين الوزيرين سيزار ابي خليل ويوسف فنيانوس،

فذكر الوزير فنيانوس على أنه بعد ان تبادل الاحاديث مع الوزير فنيش توافق معه على فكرة تأمين الامن النفطي، واوضح ان مده التفاوض مع شركة Sonatrach انتهت،

صدر القرار بتاريخ 2020/7/10 الساعة 12 ظهرا

وان الوزير ابي خليل اجابه موضحا بأنه طلب تجديد المهلة للتفاوض مع الشركة غير ان الوزير يوسف فنيانوس اصر على متابعة التفاوض مع الشركتين لتحقيق وفر، واضاف بان طرح موضوع المناقصات سوف يتم الخلاف عليه، وانه سيؤدي الى انقسام مجلس الوزراء حول موضوع ادارة المناقصات او غير ادارة المناقصات على استجرار مادة الفيول، وأوضح الوزير ابي خليل بأن هيئة الاستشارات والتشريع نظمت دراستها في العام 2005 لحسم هذا الجدل، وأضاف الوزير فنيانوس بأنه يفضل تمديد العقود لان هذا العقد مجدد على سنوات طويلة، وانه لا يمكن لمجلس الوزراء ان يتخذ قرارا مخالفا للقانون في ما خص موضوع المناقصات، وان الوقت لا يسمح بسلق الأمور، في حين ان الوزير ابي خليل افاد بأن لديه كل الامكانيات في الوزارة لاجراء المناقصات، وان الامن الطاقوي محمي بالحد الادنى في العقود مع الشركات المتعاقد معها، وانه أجّل التفاوض مع Sonatrach لتخفيض الجعالة، وأوضح بأنه فيما يختص بما يسمى بالمهلة المحددة للدفع واستفادة الدولة اللبنانية منها فان الدولة اللبنانية والخزينة لم تستفد منه في الحكومات الماضية، وانه تم بحث هذا الموضوع معمقا، وان من كان يستفيد منه مصرف لبنان وان النقطة التي حكى عنها ولم يسمح له الوقت لشرحها لا في المرة الماضية ولا الحالية **لجهة ان وزارة المالية كانت تحجز المال منذ النهار الاول لاصدار البوليصة**، ويصبح المال لدى مصرف لبنان، ويستفيد من المبلغAs a float وليست الدولة اللبنانية من كان يستفيد، وانه لم يحقق اي وفر للدولة اللبنانية بهذه الطريقة، **وان هذا الموضوع كان يسجل أعباء على مؤسسة كهرباء لبنان** ولو ان البنك المركزي هو بنك لبناني، **وان الدولة اللبنانية لم تستفيد من الاجل المحدد للدفع** ،

وان **الوزير مروان حمادة** تدخل أيضاً وأوضح بأنه اذا كان سيجرى مناقصة او إستجرار الفيول فأنه يجب على مجلس الوزراء التوجه الى ادارة المناقصات، والا نكون قد قمنا بعكس ما فعلناه في الملفات الاخرى، وأكد الوزير ابي خليل بأن هناك اطار قانوني يرعى المناقصات في مثل هذه الحالة، واجابه الوزير مروان حمادة مجددا وقال ان الموضوع ليس فقط في مجلس الوزراء انما المسألة اصبحت وطنية وعامة،

وانه في الصفحة 51 من المحضر أكد الوزير سيزار ابي خليل أنه **بالرغم من التفاوض مع الشركتين فإنه بحسب تقييمه للاسعار فلا تزال مرتفعة عن سعر السوق ، وانه يمكن الحصول على اسعار افضل من خلال استدراج العروض**، فتدخل الوزير فنيش وأكد على أنه وفقا للعقد يجب الالتزام بالحد الادنى مع الشركات في كل سنة، وانه في نهاية كل سنة يمكن التفاوض على العقود والتغيير بشروط وبنود العقد،

وان الرئيس سعد الحريري تساءل في حال طرح المناقصة ما اذا كان سيترتب عليها مشاكل مع الكويت،

وأكد الوزير باسيل أنه يجب تجنب هذا الموضوع كون المواطنين اذا علموا بهذا الموضوع يمكن ان يتساءلوا بأن للوزراء امكانية للتوفير على لبنان ولم يوفروا، وطلب السير باستدراج العروض للتثبت من ما اذا كان ذلك يوفر على الخزينة، وبعد ذلك طرح موضوع تعديل العقود، فأجابه الوزير فنيش بأن العقد يسمح بأن توفر عن طريق التفاوض مع الشركتين على الجعالة **فأجابه الوزير باسيل بأن هناك كلام عن السعر الذي نشتري به من الشركتين واصبح من المعروف من وكيف**، وانه عندما كان في الوزارة لم يكن على علم بذلك لكن بعدما خرج من الوزارة اصبح على علم فطلب من الوزراء التفاوض، وان ما يريده اليوم هو ان يذهب ويجري مناقصات على

صدر القرار بتاريخ 2020/7/10 الساعة 12 ظهرا

الكمية التي تفوق الحد الادنى التي يلتزم بها لبنان مع الشركتين، وعلى اساسه المقارنة اذا ما تحقق وفر فيتم تعامل مع العقود، وان الوزير فنيش اجابه بأن الوقت اصبح ضاغطا جدا بقضيه من المفترض بتها، **وان المهلة التفاوضية تم تجاوزها، وان الحكومه اصبحت مضطرة الى تجديد هذه العقود بالحد الادنى على الاقل هذه السنة، وانه لا يمكنها الخروج من العقد، وان اللجوء الى المناقصه واستدراج العروض سيأخذ وقتا ونكون قد قطعنا المدة التفاوضية، وبالتالي تهتز الثقة بهذه العقود، اي اننا لا نستطيع اجراء مناقصات واستدراج العقود في الوقت ذاته، فأجابه سيزار بأن الشركات مجبرة بأن تسلم الدولة مادة الفيول لغاية ٣١ اذار**، غير أن الوزير فنيش أكد بأن ذلك يعني أننا متجهين الى خلاف مع الشركتين، فتدخل باسيل قائلا لا ، فتساءل الوزير فنيش عما اذا تم إبلاغ الشركات بانهاء العقود دون إجراء المناقصات ومعرفة نتائجها فهل هذا الأمر جيد؟ وكرر رأيه السابق لجهة تجديد العقود بالحد الأدنى فتساءل الرئيس الحريري ما هو الحد الادنى والحد الاعلى؟ وان الوزير فنيانوس تساءل في المحضر ما إذا كان هناك بند جزائي في حال لم تجدد الحكومة العقد فأجابه الوزير فنيش بأن هناك بند جزائي في العقد او شيء بهذا الصدد (علما أنه لا وجود لبند جزائي) وناقش موضوع المناقصات ومدى التزامها بالمواصفات والتزامها بالوقت، وان لا تكون الدولة تحت رحمة الشركات، وانه يجب أخذ الوقت قبل القرار، وان الوزير اوغاسبيان تساءل ما ذا كانت الشركات ستقبل تزويد لبنان بما يتجاوز الحد الأدنى اذا لم تحقق المناقصات هدفها.

وان الوزير ابي عاصي أكد على آلية استدراج العروض،، وان الموضوع تمت مناقشته، وان دفتر الشروط واضح ونوعية الفيول والشركات، وان هيئة التشريع حددت آلية، وطلب تزويد المجلس بالالية،

وان الوزير باسيل اشار الى ان عقد Sonatrach اكبر فضيحة، وقد سجن الوزير ومدير Sonatrach كونهم قاموا بأكبر سرقة بالتاريخ وتم سجنهم ، وان هذا الأمر غير مضمون دائما وتساءل من اين تاتي بضاعة الفيول الى لبنان...غير أن الوزير فنيش أكد على سؤاله ما إذا أخلت الشركات الخاصة بالعقد ماذا يفعل؟

الدكتور جان العلية

وتبين ان مدير عام المناقصات الدكتور جان علية وانفاذا للاستنابة رفع كتاب عرض فيه لاجراءات العقد بالتراضي مع Sonatrach في العام 2005، وأوضح ان العقد وان كان مسندا الى قانون المحاسبة العمومية الماده 147 فقرة 12 ، الا أنه لا يقع في موقعه القانوني الصحيح، اذ ان المادة 121 من قانون المحاسبة العمومية جعل من المناقصات العمومية القاعدة العامة في اجراء الصفقات العمومية، واعتبر ان من الاستثناءات اللجوء الى عقد مماثل، وانه لا يمكن اعتماد طريقة العقد الا عند عدم تمكن الادارة من تطبيق القاعدة العامة، وان تمديد العقد منذ العام 2005 حتى تاريخه هو بحد ذاته مؤشرا على ممارسات خاطئة

ومخالفة قانونية يُسأل عنها مجلس الوزراء مجتمعا: ان لناحية مدة العقد الاساسية ثلاث سنوات بدلا من سنة، مع العلم أنه هو عقد توريد ولا مبرر لان يكون لاكثر من سنة، او لناحية التمديد المتمادي لهذا العقد الذي جعل منه احتكارا وهو بحاجة الى قانون سندا لاحكام المادة 89 من الدستور،